الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

28 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تحصد جائزة الحوار الوطني عن مبادرة «شمل»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926385

حصلت وزارة العدل ممثلة في مبادرة «شمل» التي تعنى بتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة، على جائزة الحوار الوطني في نسختها الأولى للعام 2021، في فرع التميز في الحوار للمؤسسات الحكومية، الذي شهد مشاركة 57 جهة.
وتستند جائزة الحوار الوطني التي أعلن عن نتائجها الأربعاء الماضي، إلى أربعة مرتكزات مستمدة من القيم الدينية والعربية المشتركة التي يقتبس منها المجتمع ثقافته، وعاداته الأصيلة، وتمثل أنموذجاً إيجابياً لتعزيز قيم التسامح والتعايش والتلاحم، بما يتماشى مع مرحلة التطوير والنمو التي تشهدها المملكة في جميع المجالات، وتحقيقاً لتطلعات رؤية المملكة 2030 .وفيما يتعلق بـ«شمل» فتهدف إلى التيسير على المستفيدين في تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ضمن بيئة ملائمة لأفراد العائلة، وخلق فرص عمل في مجال الخدمة المجتمعية، إضافة إلى تحسين مستوى التعاون ما بين وزارة العدل والجهات الحكومية والقطاع الثالث في تقديم خدمات متكاملة لخدمة المجتمع.
وبلغ إجمالي عدد مراكز شمل 55 مركزًا موزعة على مختلف مناطق المملكة، لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة في مناطق المملكة المختلفة، كما قدمت المراكز أكثر من 236 ألف خدمة ما بين رؤية وزيارة ونقل وحضانة، كما بلغ عدد المستفيدين من المبادرة أكثر من 40 ألف مستفيد حتى الآن.
وتحتضن المراكز 18482 طفلاً يتلقون العناية الكاملة والتهيئة النفسية اللازمة، حيث تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي لأطراف النزاع (الوالدين - والأطفال)، وحماية حقوق الأطفال المحضونين، وتوفير بيئة تحقق فيها عوامل الأمن والسلامة، وجميع أوجه الدعم (المكان المناسب، آليات لتنسيق الزيارات، دعم للوالدين)؛ لرفع جودة الخدمات المقدمة وتوفير حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة، بالتعاون مع القطاع غير الربحي.

"يونيسف" و"أجفند" تكافحان "كوفيد-19" في اليمن والنيجر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/766660

وقع برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ويونيسف، اليوم، اتفاقيتين جديدتين لزيادة التعاون فيما بينهما للتصدي لفيروس كورونا كوفيد-19 وتأثيره على الأطفال.
وسيفيد المشروعان الجديدان أطفالاً ومجتمعات من بين الأكثر هشاشة في اليمن والنيجر , حيث يأتي هذا التوسع في نطاق التعاون في وقت يستمر فيه "كوفيد-19" في التأثير على الأطفال بنحو غير مسبوق.
ووقع كل من منسقة الأمم المتحدة المقيمة في المملكة نتالي فوستيه، والمدير التنفيذي لأجفند ناصر القحطاني، حيث سيمكِّن إسهام أجفند، اليونيسف باليمن من زيادة الوعي بالتدابير الوقائية من "كوفيد-19" ودعم الطلب على اللقاحات بتدريب الأطباء والمتطوعين على التواصل بشأن المخاطر وتحفيز المشاركة المجتمعية.

وأما في النيجر، فسيساعد إسهام أجفند الأخرى، اليونيسف في توفير وتوصيل لقاحات "كوفيد-19" بوسائل مختلفة, منها: فرق متنقلة للوصول إلى الناس في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
وأوضح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز رئيس أجفند أنه من خلال العمل مع اليونيسف ، سيتم العمل على التصدي لكوفيد 19 والسعي للوصول إلى المجتمعات المستضعفة في مناطق ريفية ونائية ؛ لأنهم في أمس الحاجة إلى المعلومات واللقاحات والرعاية والاهتمام.

«الجوازات": تسليم جواز السفر بعد 3 أيام عمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092378

أكدت المديرية العامة للجوازات، ضرورة حجز موعد إلكتروني من خلال منصة وزارة الداخلية الإلكترونية «أبشر»، وذلك عند تسلّم جواز السفر السعودي بعد الإصدار أو التجديد بعد 3 أيام عمل من تاريخ تنفيذ الطلب، وذلك من خلال اختيار خدمة (المواعيد، الجوازات، استلام جواز السفر السعودي). ودعت «الجوازات» المواطنين إلى الاستفادة من خدماتها الإلكترونية المقدمة، التي تتيح خدمة إصدار وتجديد جواز السفر وتسليمه عبر العنوان الوطني من البريد السعودي (سُبل)، مؤكدة أهمية المحافظة على جوازات السفر داخل وخارج المملكة وعدم رهنها أو إهمالها أو وضعها في أماكن غير آمنة.

نظام حجاج الداخل: تحديد نسب لذوي الإعاقة ولجنة خماسية للنظر في المخالفات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092370

شدد مشروع نظام حجاج الداخل؛ الذي انتهت وزارة الحج والعمرة من إعداده، على أنه لا يسمح بالحج إلا عن طريق مقدم خدمة مرخص. وتضمن المشروع الجديد قيام الوزارة بتحديد نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من أعداد حجاج الداخل في كل عام، وتتولى الإشراف على تنظيم الخدمات والتجهيزات المقدمة لهم، ولها التنسيق مع الجهات المعنية بهذه الفئة.
وحددت مواد المشروع أنه مع مراعاة ما للجهات الحكومية الأخرى من اختصاصات، تتولى الوزارة الإشراف على الخدمات المقدمة لحجاج الداخل ومتابعة أداء مقدمي الخدمة ومراقبتهم، والتحقق من استيفاء الشروط والضوابط، والتحقق من تقديم الخدمة وفق مستوى الخدمة المتفق عليه، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والحصول على المعلومات التي تمكنها من ذلك، والقيام بالجولات الميدانية، وإحالة المخالفات التي يتم رصدها إلى اللجنة المنصوص عليها أو إلى جهة الاختصاص، وعلى المرخص له تمكين موظفي الوزارة من أداء مهماتهم وعلى مقدم الخدمة التعاون مع كافة الجهات ذات الاختصاص، وتتم إحالة ما يرصد من عدم تعاون للجنة للنظر في ذلك على أن تشكل بقرار من الوزير لجنة دائمة من 5 أعضاء من حملة المؤهلات الشرعية أو النظامية، ويسمى أحدهم رئيسًا، تتولى النظر في مخالفة مقدمي الخدمة لأحكام النظام، وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في النظام. وتعد الوزارة دليلاً يشتمل على إجراءات عمل

اللجنة، وأمانة السر والجهاز الإداري التابع لها وآلية العمل، ومقدار مكافأة الأعضاء والعاملين بالجهاز الإداري. وبين النظام أنه في حال إخلال مقدم الخدمة بالتزاماته التعاقدية والاتفاقيات المتعلقة بمستويات الخدمة، فللوزارة الحق في استبعاده من تقديم الخدمة، كما لها اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تقديم الخدمة للحجاج، بما في ذلك تكليف أي مقدم خدمة آخر -مرخص له- بتقديم الخدمة والرجوع بقيمتها الفعلية على الشركة المخالفة، وذلك وفق الإجراءات الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا النظام مع مراعاة إعادة الحقوق للحجاج نظير الخدمات غير المقدمة لهم أو التي تم التقصير في تقديمها وفق مستوى الخدمة أو في المدد المحددة، وتحدد اللائحة التنفيذية آلية إعادة الحقوق، وتتولى الوزارة الإشراف على المجلس التنسيقي لمؤسسات وشركات خدمة حجاج الداخل لرفع مستوى الخدمة للحجاج، وتحدد الوزارة مسؤولياته ومهماته وصلاحياته المالية والإدارية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإدارات القانونية ودعم تنافسية الشركات

لمصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/28/article_2235761.html

د. نبيل عبدالعزيز المنصور

تتطلع الشركات في المملكة لمواكبة نمو الاقتصاد الوطني تزامنا مع رؤية المملكة 2030، وهو أمر يتطلب التعامل مع التطورات القانونية المتسارعة في بيئة الأعمال والتشريعات ذات العلاقة، ما جعل من الضروري أن تعمل الشركات الكبرى على تطوير إداراتها القانونية وتفعيل دور مستشاريها القانونيين بنحو يسهم في تطور ودعم تنافسية شركات المملكة أسوة بقطاعات الأعمال الأكثر تطورا على المستويين الإقليمي والعالمي.

دور المستشار القانوني في حماية المصالح ودعم تحقيق الأهداف :

تناط الإدارة القانونية في الشركة، خاصة في الشركات الكبرى بمهمتين رئيستين: الأولى حماية مصالح الشركة بما في ذلك أصولها وسمعتها وحقوقها، والثانية دعم تحقيق أهداف الشركة وتطلعاتها وتنفيذ استراتيجياتها. وتؤدى هاتان المهمتان بشكل رئيس من خلال الإدارة الاستباقية للمخاطر القانونية، ويشمل ذلك تقديم استشارات قانونية فعالة وعملية تراعي الطبيعة التجارية لأعمال الشركة، إضافة إلى صياغة الالتزامات التعاقدية ومراجعتها وإعداد المخاطبات الموثقة لالتزامات الشركة وحقوقها، وكذلك الإشراف على متابعة التزام إدارات الشركة المختلفة بمبادئ الحوكمة الداخلية .

وتشمل عوامل تمكين المستشارين القانونيين في الشركة للقيام بهذا الدور المعرفة الدقيقة لأعمال الشركة التجارية والفنية، وتطوير علاقات عمل وثيقة مع إدارات الشركة المختلفة لفهم احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، إضافة إلى تطوير الخبرة في المجالات القانونية ذات العلاقة من خلال على سبيل المثال التدريب والاطلاع المستمر على المستجدات القانونية لمواكبة أفضل الممارسات الدولية والمحلية، إضافة إلى الاستعانة عند الحاجة بالخبرات التخصصية في مكاتب المحاماة المعتمدة في حال عدم توافرها داخليا في الشركة.

المستشار القانوني وإدارة المخاطر القانونية:

تتمتع الإدارات القانونية في الشركات العالمية الكبرى في الأغلب بمستشارين قانونيين على دراية كافية بالجوانب التجارية والفنية لأعمال شركاتهم وعلى معرفة كاملة باستراتيجياتها وأهدافها، إضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمتطلبات والمخاطر القانونية المتعلقة بتلك الأعمال، وإعداد استراتيجيات مناسبة لإدارتها. ويشمل ذلك تصنيف المخاطر القانونية ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر في الشركة، وتقديم مشورة قانونية عملية تلبي احتياجات أعمال الشركة لتحقيق أهدافها بموجب حوكمتها الداخلية.

ونورد فيما يلي بعض الأمثلة لتلك المخاطر ودور المستشار القانوني في التعامل معها:

على صعيد المطالبات والنزاعات يقدم المستشار القانوني للشركة المشورة اللازمة لتفاديها، كما يمثلها ويدافع عن مصالحها بما في ذلك حماية أصول الشركة وحقوقها أمام المحاكم أو هيئات التحكيم أو أي جهة تسوية نزاعات أخرى.

حقوق الإنسان في الصحافة

وتتجلى أهمية تمتع المستشار القانوني للشركة بالخبرة العالية والدراية التامة بماهية أعمال الشركة عندما تكون المطالبات والنزاعات ذات طابع فني وتجاري، إذ يمكنه ذلك من إعداد استراتيجيات الادعاء أو الدفاع المناسبة لحماية مصالح الشركة.

وفي مجال الالتزامات التعاقدية، فإن الدور الملقى على عاتق المستشار القانوني للشركة ينصب في مشاركته الفعالة في صياغة الالتزامات التعاقدية ومراجعتها والمشاركة في التفاوض بشأنها مع الأطراف الخارجية كما هو الحال في صفقات الاندماج والاستحواذ على سبيل المثال، إضافة إلى العمل على الحد من احتمالية الإخلال بالالتزامات التعاقدية وما قد ينتج عنها من منازعات، وذلك من خلال تقديم المشورة للإدارات المعنية في الشركة بشكل مستمر فيما يخص الالتزام بتطبيقها.

أما فيما يخص التغيرات التشريعية والالتزام بالأنظمة واللوائح، فيرصد المستشار القانوني للشركة التغيرات التشريعية ذات الصلة بأعمال الشركة بانتظام لتحليل ما يترتب عليها من آثار على أعمال الشركة والعمل مع إدارات الشركة المعنية لتوضيح هذه التغيرات، كتلك المتعلقة بالالتزامات المالية والضريبية والتعاقدية، إضافة إلى التحقق من التزامها بجميع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة كالتشريعات البيئية أو تشريعات السوق المالية سواء داخل المملكة أو خارجها. كما يمكن أن يسهم المستشار القانوني في تحسين البيئة التشريعية في المملكة من خلال التواصل وفق الإجراءات النظامية مع الجهات الإدارية المعنية بالتشريعات ذات العلاقة لمشاركتهم بخبرات الشركة ومعرفتها بالواقع العملي، ومساندة تلك الجهات بمراجعة مشاريع الأنظمة واللوائح قبل صدورها وفقا للإجراءات النظامية وإبداء المقترحات اللازمة لها .

المشهد المحلي للإدارات القانونية وتخصص مستشاريها القانونيين :

على الصعيد المحلي، عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة تفتقر للإدارات القانونية، ولذلك فهي تعتمد عوضا عن ذلك على التعاقد مع مكاتب محاماة للقيام بخدمة قانونية محددة عند الحاجة، كتمثيل الجهة في بعض الدعاوى المرفوعة منها أو ضدها أو عند الحاجة إلى إعداد عقود العمل أو اللوائح الداخلية للشركة، وهو ما قد يتناسب مع طبيعة عمل بعض هذه الشركات. في الجانب الآخر، فبعض الشركات لديها إدارات قانونية وقد تعتمد بعضها على توظيف عدد محدود من المستشارين القانونيين ذوي الخبرات العامة وغير المختصين بمجال قانوني محدد، مما قد يلائم طبيعة عمل بعض الشركات المتوسطة، ويكون عملهم في الأغلب قائما على تقديم استشارات عامة كمراجعة العقود والنظر في القضايا العمالية .

وبالنظر إلى التوسع الحالي الذي يشهده نطاق أعمال الشركات الكبرى وما يترتب عليه من مخاطر ومتطلبات قانونية، خصوصا في ظل تطور التشريعات ومنظومة القضاء في المملكة، فقد يكون اتباع النهج الاستباقي في الشركات الكبرى هو الأنسب والأكثر فعالية على الصعيدين العملي والمالي، لأنه يتلاءم مع تطلعات وطموحات الاقتصاد الوطني، ويجنب تلك الشركات المخاطر القانونية التي قد تطول أعمالها وسمعتها وقد تؤدي إلى تكبدها تكاليف باهظة. ولذلك، فإنه من المهم تفادي تلك المخاطر القانونية أو الحد منها بالاستثمار في تطوير إدارات قانونية فعالة تشمل مستشارين قانونيين مختصين في المجالات التي تخدم أعمال الشركة وأنشطتها.

ورغم عدم توافر نموذج موحد مناسب لجميع الشركات في كيفية إدارة شؤونها القانونية لاختلاف الشركات وأنشطتها أساسا، لا سيما أن وجود إدارات قانونية في بعض الشركات قد يمثل عبئا ماليا عليها إما لصغر حجمها أو انخفاض مستوى المخاطر القانونية التي تواجهها، إلا أن أفضل الممارسات العالمية للشركات الكبرى وتلك التي تواجه مستوى مرتفعا من المخاطر القانونية أو تتعامل مع مسائل قانونية معقدة أو مختصة بشكل مستمر هو تبني النموذج المتبع في الدول الرائدة في هذا المجال، والمتمثل في إنشاء إدارات قانونية فعالة وتقسيمها وفقا لقطاع العمل أو مجال التخصص، وقد تبنى ذلك بالفعل بعض الكيانات في المملكة، خصوصا الكبرى منها.

أفضل النماذج عالميا في تطور دور المستشار القانوني للشركة والتعامل مع مكاتب المحاماة: من الاعتمادية إلى التكاملية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي شهدت نمو الدور التخصصي للمستشار القانوني للشركة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى الظروف الصعبة التي واجهتها الشركات الأمريكية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في سبيل التأقلم مع الركود الاقتصادي، إذ أدى خفض الإنفاق إلى تقليل الوظائف المتاحة وزيادة مسؤوليات شاغليها عما كانت عليه سابقا، وتقييد الاستعانة بمكاتب المحاماة سعيا لتقليص التكاليف. وقد يعزى ذلك إلى التطور المتسارع الذي شهده عمل المستشار القانوني للشركة على حساب نظرائه في مكاتب المحاماة، حيث أدى تعاظم المسؤولية الملقاة على عاتق المستشار القانوني للشركة إلى الحاجة لتعميق معرفته التخصصية في المجالات القانونية التي تمس عمل الشركة. ونظرا لهذا الدور المهم، أصبح المستشار القانوني للشركة مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في التسعينيات مسؤولا أكثر من أي وقت مضى عن أمور كانت تعد خارجة عن نطاق عمله في السابق، لتشمل المشاركة الفعالة في إدارة المخاطر. ويقوم المستشار القانوني في الشركات الأمريكية الرائدة بمعظم الأعمال القانونية كصياغة العقود وتقديم الاستشارات القانونية

المختصة إلى جانب قيامه بالاستعانة بخبرات تخصصية غير متاحة داخل الشركة من خلال مكاتب المحاماة.
أما بالنسبة لأوروبا، فقد اعتادت الشركات الأوروبية على الاستعانة بمكاتب المحاماة في أغلب الشؤون القانونية المختصة. وبعد إنشاء الاتحاد الأوروبي أصبحت الاستعانة بمكاتب المحاماة للتعامل مع السياسات الأوروبية الموحدة في مختلف المجالات عبئا ثقيلا على كاهل الشركات الأوروبية، فنتج عن ذلك توجه تلك الشركات إلى توظيف وتطوير مستشارين قانونيين مختصين لتلبية احتياجاتها. وفي المقابل ارتقى المستشارون القانونيون للشركات الأوروبية إلى مستوى أبعد من ذلك، وأصبحوا مستشارين استراتيجيين وشركاء موثوقين لإدارة الشركات، مع الاحتفاظ بدورهم المعتاد في تقديم الاستشارات القانونية إلى جانب استعانتهم بمكاتب المحاماة عند الحاجة عوضا عن الاعتماد الكلي عليها .
وكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يتجلى في الوقت الحالي توجه الشركات الرائدة على مستوى العالم نحو توسيع قدرات إداراتها القانونية باستقطاب وتطوير مستشارين قانونيين مختصين ومتمكنين من التعامل مع مختلف المسائل القانونية بمهارة عالية وكفاءة وسرعة، حيث تشمل مسؤولياتهم إدارة المخاطر القانونية والدعم القانوني لأعمال الشركة الفنية والتجارية لتحقيق أهدافها، إضافة إلى تطعيم الخبرات الداخلية بخبرات خارجية مختصة من خلال الاستعانة بمكاتب المحاماة والعمل معها جنبا إلى جنب في المسائل القانونية المختصة .
وعلى أي حال، فإن هذا التوجه المتمثل في تنمية دور المستشار القانوني للشركة لا يلغي دور مكاتب المحاماة في تقديم الاستشارات والخدمات القانونية المهمة للشركة، إنما ينقل العلاقة بينهما من نطاق الاعتماد شبه الكلي على المحامي بمكاتب المحاماة إلى إطار العلاقة التكاملية التي نشهدها اليوم في الشركات العالمية الكبرى، حيث يعمل المستشار القانوني للشركة مع مكاتب المحاماة بصورة متناغمة ومتكاملة. فعلى سبيل المثال، قد لا يلم بعض مكاتب المحاماة بتفاصيل عمليات الشركة ومتطلباتها الداخلية التي تميزها عن غيرها من الشركات في حين أن المستشار القانوني للشركة على علم كامل بهذه التفاصيل. وفي المقابل، قد لا يتطلب عمل المستشار القانوني للشركة أن يكون مختصا في مجال قانوني معين خصوصا إذا لم تكن هناك حاجة مستمرة في العمل لذلك بينما تتوافر هذه الخبرات في تلك المكاتب نظرا لاطلاعها على مسائل قانونية مشابهة لشركات أخرى ولتعاملاتها المكثفة مع الجهات الإدارية والقضائية. وفي ظل هذه العلاقة التكاملية، فلا يستغرب كفاءة وفاعلية التعامل بين المحامي بمكاتب المحاماة والمستشار القانوني للشركة عوضا عن أقسامها الداخلية، إذ يتشارك كل منهما في خلفية معرفية واحدة وهي القانون، ما يسهل عملية التواصل وإنجاز العمل المطلوب.

نموذج أرامكو السعودية
وضعت أرامكو السعودية تطوير الشؤون القانونية لديها في قائمة أولوياتها منذ عدة أعوام. فمن فريق قانوني محدود العدد في شركة نفط وغاز في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي إلى أن تبلورت خلال الأعوام الماضية منظومة قانونية عالمية متطورة واكبت تحول ونمو الشركة المتسارع، وقادرة على تلبية متطلبات شركة الطاقة المتكاملة الرائدة في العالم، وذلك بعد أن تمت إعادة تقييم هيكلة الشؤون القانونية وتطوير إمكانات كوادرها وتوفير الأدوات والموارد التي مكنتها من حماية مصالح الشركة ودعم رؤيتها الاستراتيجية، وذلك من خلال الإدارة الاستباقية للمخاطر القانونية عبر تقديم استشارات قانونية تخصصية بجودة عالية وفي الوقت المناسب، والتعامل الفعال مع المطالبات والنزاعات القائمة والمحتملة .
يحاكي نموذج أرامكو السعودية اليوم أفضل النماذج المتبعة عالميا في هيكلة الشؤون القانونية بتقسيمها إلى أقسام مختلفة وفقا لمجال التخصص القانوني تبعا لأعمال الشركة، ما يلبي كل الخدمات القانونية التي تتطلبها قطاعات الأعمال في الشركة وبشكل مرن، ومن ضمن تلك الأقسام قسم تم إنشاؤه بعد إدراج أرامكو السعودية في السوق المالية السعودية (تداول) في عام 2019 ويختص بالعمل على امتثال الشركة للمتطلبات النظامية وفق نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. كما قامت الشركة بزيادة عدد كوادرها القانونية ولا سيما المختصة منها لمواكبة نمو الشركة المتسارع، خاصة في ظل رؤية المملكة 2030. ونظرا لوجود مستشارين قانونيين مختصين على دراية كافية بطبيعة أعمال الشركة، فقد أدى ذلك إلى تحقيق شراكة فعالة بين إدارة الشؤون القانونية في الشركة وباقي إدارات الشركة، إذ تعمل الإدارات المعنية في الشركة مع المستشار القانوني المختص في مجال عملها بشكل مباشر ومستمر، ما يسهم في إلمامه بمعاملاتها لاقتراح حلول عملية، بناء على ذلك.
وتهتم أرامكو السعودية كذلك بتطوير كوادرها القانونية الشابة، حيث يعمل المستشارون القانونيون في بداية مسيرتهم المهنية في أقسام متعددة التخصصات بقيادة مستشارين قانونيين ذوي خبرة من مختلف دول العالم. وهذه التجربة أشبه ما تكون بالعمل لدى إدارات مختلفة ضمن مكاتب المحاماة العالمية، إلا أنها تحمل ميزات إضافية تتمثل في بناء معرفة

مختصة في قطاع الطاقة والتعرف على الشركة من زواياها المختلفة، الأمر الذي يعمق لدى المستشار القانوني للشركة استيعاب نطاق عمل الشركة واستراتيجياتها وتطلعاتها وكذلك الدور المهم المنوط بها على مستوى المملكة والعالم .
إضافة إلى ذلك تحرص أرامكو السعودية على إلحاق مستشاريها القانونيين ببرامج تطويرية داخلية وخارجية – تشمل الحصول على درجات أكاديمية عليا وبرامج تدريبية مكثفة في مختلف التخصصات – تسهم في بناء القاعدة المعرفية لديهم وتساعدهم على التخصص في مجالٍ قانوني محدد. وبما أن مكاتب المحاماة تلعب دورا مهما في دعم الإدارات القانونية لدى الشركات (بما فيها أرامكو السعودية)، تتيح الشركة لمستشاريها القانونيين فرصة للإعارة لدى مكاتب محاماة مرموقة داخل المملكة وخارجها؛ ويكون ذلك بغرض تطوير مهاراتهم العملية ومعرفتهم التخصصية وتعريفهم بطبيعة العلاقة التكاملية بين المستشار القانوني للشركة والمحامين المختصين بمكاتب المحاماة.
يذكر أنه في ظل رؤية المملكة 2030، وازدياد تواجد الشركات السعودية على الصعيد العالمي والإقليمي، وتعزيز شراكة الحكومة مع القطاع الخاص، وكذلك التوجه بأن يكون للشركات العالمية مقرات إقليمية في المملكة، فقد أصبح من المهم تطوير قدرات الإدارات القانونية في الشركات المحلية الكبرى بما يتناسب مع حجمها وإستراتيجيتها وطبيعة المخاطر القانونية التي تواجهها، وذلك عبر إنشاء أقسام مختلفة في إداراتها القانونية، وفقا لمجال التخصص القانوني وتبعا لمتطلبات أعمالها، والحرص على أن يكون مستشاروها القانونيون على دراية تامة بنطاق أعمال الشركة لإدارة المخاطر القانونية باحترافية وتقديم الاستشارات القانونية بكفاءة والتعامل مع المطالبات والنزاعات بفعالية، الأمر الذي يكفل حماية مصالح الشركة ودعمها في تحقيق أهدافها التجارية والإستراتيجية.
*النائب الأعلى لرئيس أرامكو السعودية والمستشار القانوني العام وأمين سر مجلس الإدارة

من أخلاقيات العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926431

يوسف القبلان

تشترك كل منظمات العمل في التأكيد على الالتزام بالانتماء والولاء والنزاهة وجودة الأداء، والسلوك الإداري المتميز.
في موضوع السلوك الإداري تفاصيل كثيرة تخص العلاقات داخل المنظمة وخارجها، من هذه التفاصيل احترام زملاء العمل، وتجنب التنافس غير البناء، وعدم نشر الشائعات، والترحيب بالأفكار والمقترحات من الجميع طالما أنها تخدم مصلحة العمل.
من أخلاقيات العمل العلاقة الجيدة الشفافة بين الزملاء، وعدم اصطياد أخطائهم واستغلالها للمصالح الخاصة. الجانب الآخر للموضوع يتعلق بالمنظمة، هنا نقول إن قائد المنظمة القدوة لا يؤلب الزملاء بعضهم على بعض، لا يشجع التنافس غير البناء، لدية القدرة على بناء فرق عمل يسود بين أفرادها التعاون والتكامل والإخلاص للأهداف المشتركة. ومن أخلاقيات العمل عدم إجبار الموظف على العمل في حالة تعرضه لظروف صحية أو نفسية.
ومن الممارسات السلبية تقديم وعود بالمكافآت مقابل الإنجازات المتميزة أو الأعمال أو مقابل ساعات عمل إضافية، ثم عدم الوفاء بهذه الوعود!
من أخلاقيات العمل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو المنتج باحترام والحرص على المصداقية، إن التزام المؤسسات والشركات بالمبادئ الأخلاقية يمثل أرضية صلبة لأداء يتسم بالمصداقية والجودة، ويعزز علاقة المنظمة بالمجتمع.
المنظمات والأفراد مطالبون بالالتزام بأخلاقيات العمل. المنظمة يجب أن تكون صادقة مع موظفيها وعملائها ومسؤوليتها الاجتماعية، ملتزمة بالعقود والحقوق وتوفير بيئة عمل إيجابية. الأفراد لن ينجحوا ولن يستمروا من دون الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية التي تضعها المنظمة، وفي نفس الوقت فإن المنظمة مسؤولة عن توفير العوامل التي تحقق الرضا الوظيفي للجميع دون تمييز من أي نوع، ومن واجبها احترام إنسانية العاملين واحتياجاتهم.

إن تعزيز الأخلاقيات في بيئة العمل مسؤولية مشتركة بين العامل وصاحب العمل، والمتوقع التزام العاملين بأخلاقيات العمل متى ما توفرت بيئة عمل آمنة وعادلة تحترم حقوق العالمين وإنسانيتهم وتوفر لهم فرص التطوير المهني وتبني جسور العلاقات الإنسانية معهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد اول 1443هـ - 28 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1926447

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد اول 1443هـ - 28. ديسمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/766536